نصيب الفرد الجزائري من جودة الحياة

الدكتورة بوهلالـة سعاد

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف

ميلة– الجزائر

مقدمة

لا يزال الشعب الجزائري يعيش مأساة الحياة و يعاني من عدة نقائص تمس الجوانب الأساسية و الضرورية للعيش، سواء كان هؤلاء من أصحاب الدخول المرتفعة أو المتوسطة أو حتى المنخفضة او الشبه معدومة ، و يعود ذلك الى عدم توفير الجزائر لحد الآونة لعدة تقنيات استراتيجية أيديولوجية و فنية من شأنها الحد من قيمة الحاجات غير المتوفرة لطالبيها بالأسعار المعقولة و الكيفيات المناسبة ،في حين تتباهى دول العالم الأخرى بمكاسبها و تقنياتها في العيش، حيث تحتل الصدارة في تقييمها لطرق العيش في عدة مجالات، بينما لا يذكر اسم الجزائر ...أو نجده مصنفا في أسفل القائمة، و من هنا نطرح الاشكال القائل : ما نصيب الفرد الجزائري من جودة الحياة مقارنة بالمجتمعات المتقدمة في عالم اليوم ؟

نهدف من خلال هذا المقال لإبراز و تحليل بعض المؤشرات الخاصة بتقييم جودة الحياة في الجزائر مقارنة ببعض البلدان العربية و الأجنبية، اعتمادا على أسلوب السرد و الاستدلال بواسطة إحصائيات و أحداث واقعية عاشها ولا يزال يعيشها المجتمع الجزائري اليوم، للتوصل الى معرفة نصيب الفرد الجزائري من جودة الحياة مقارنة بمجتمعات الدول الأخرى.

ومن بين أهم المؤشرات التي اخترناها في هذه الدراسة و التي تتعلق بما سبق ذكره: قياس مدى القدرة الشرائية، وضعية الأمن الاقتصادي، الوقاية البيئية، و مدى الاستعمال و التطلع التكنولوجي المعتمد في الحياة العادية و المهنية خاصة.

1. مؤشر القدرة الشرائية

1.1.تعريف القدرة الشرائية

القدرة الشرائية هي كمية السلع والخدمات التي يكون بمقدور فرد ما أن يشتريها بواسطة دخله المُتاح خلال مدة زمنية محددة (شهر أوسنة)، ويعبر هذا المفهوم عن قدرة الأفراد على الاستهلاك وإشباع احتياجاتهم، وينبئ عن مستوى معيشتهم ورفاهيتهم.[xiii]

2.1.قياس القدرة الشرائية

تُقاس القدرة الشرائية بشكل عام من خلال نصيب الفرد من إجمالي الدخل المُتاح الحقيقي المصحح من التضخم داخل البلد، إلا أن بعض الدول تعمد إلى تعديل هذا المؤشر من أجل دمج الخدمات التي يستفيد منها المواطنون مجانا (التعليم والصحة نموذجا) في الدخل المتاح[xiv].

3.1.محددات القوة الشرائية

1.3.1.مستوى الدخل المُتاح للفرد

وتدخل فيه جميع الموارد الممكنة مثل الأجور والتعويضات العائلية والاجتماعية وعائدات الملكية (فوائد، أرباح، إيجارات وغيرها)، ثم تُخصم من إجمالي هذه الموارد الضرائب المدفوعة للدولة والاقتطاعات الإجبارية (التأمين على المرض والمساهمة في صناديق التقاعد).[xv]

2.3.1.المستوى العام للأسعار

ويُقاس من خلال مؤشر أسعار المستهلك.

4.1.القدرة الشرائية للجزائريين تحت رحمة الدينار المحلي

الشكل (01): تهاوي قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية

أثار توجه الحكومة الجزائرية للتمويل غير التقليدي بطباعة الأوراق النقدية كحل لمواجهة أزمتها الاقتصادية مخاوف كبيرة وسط الجزائريين، مما دفع بالكثير منهم إلى تحويل مدخراتهم للعملات الأجنبية خشية استمرار تهاوي قيمة العملة المحلية.

ففي المخطط الجديد الذي عرضه رئيس الوزراء أحمد أويحيى مؤخرا، قررت الحكومة مواجهة تراجع مداخيلها من العملة الأجنبية إثر تهاوي أسعار النفط باللجوء إلى التمويل غير التقليدي، بطباعة مزيد من الأوراق النقدية لتمويل الإنفاق العام وسد العجز في الموازنة.[xvi]

1.4.1.القدرة الشرائية و الموازنة السنوية في الجزائر

تعتمد الجزائر في إعداد موازنتها السنوية على سعر مرجعي لبرميل النفط ، في حين تقوم بتحويل الفارق إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي كان مصدرا لتمويل عجز الموازنة، وهو الصندوق الذي بات فارغا منذ فبراير/شباط الماضي بسبب التراجع الحاد للمداخيل من العملة الأجنبية.

ورغم أن أويحيى شدد على أن السياسة النقدية الجديدة ستستمر خمس سنوات فقط، من خلال السماح للبنك المركزي بتمويل عجز الموازنة الذي وصل إلى 13.06% في عام 2016، إلا أن العديد من الخبراء والسياسيين أطلقوا تحذيرات من تداعيات هذه السياسة على قيمة العملة المحلية، وعلى مستويات التضخم، وعلى القدرة الشرائية، لأن طبع الأوراق النقدية لا يوجد ما يقابله من احتياطي الذهب أو إنتاج فعلي للسلع والخدمات.

وكان الديوان الوطني للإحصاء (مؤسسة حكومية) قد أعلن أن نسبة التضخم خلال الفترة ما بين يونيو/حزيران 2016 إلى نهاية مايو/أيار الماضي بلغت 6.9%.

التحذيرات السابقة دفعت بالكثير من الجزائريين إلى تحويل مدخراتهم إلى العملة الصعبة حفاظا على قيمتها، مما خلق ندرة كبيرة في العملات الأجنبية، وشح السيولة التي تعاني أصلا منها البنوك، مقابل تهاوي أسعار العملة المحلية لمستويات غير مسبوقة في أسواق الصرف، وخاصة الموازية منها والتي تستقطب أكثر من 37 مليار دولار.[xvii]

2.4.1.القدرة الشرائية و سعر الدينار الجزائري مقابل اليورو

لأول مرة في تاريخه، تجاوز سعر يورو واحد أكثر من مائتي دينار جزائري، في حين بلغ سعره في الأسواق الرسمية نحو 140 دينارا جزائريا، وقد تجاوز سعر دولار واحد أكثر من 160.8 دينارا بالسوق الموازية، ونحو 117.29 في السوق الرسمية للصرف.

3.4.1.القدرة الشرائية و السياسات النقدية بالجزائر

وكشف الأمين الوطني للشؤون السياسية والاقتصادية لحركة مجتمع السلم فاروق طيفور أن "العملة الجزائرية كانت وما زالت لا علاقة لها بأي عملة متداولة عالميا". و أكد بأن "الحكومة تغافلت منذ الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد عام 1986 عن إيجاد حلول للرفع من قيمتها التي بدأت في الانهيار منذ تلك الأزمة، ووصلت إلى ما هي عليه الآن من تهاو غير مسبوق".

وشدد على أن "السياسات النقدية بالجزائر غير سليمة" موضحا بأن "العملات تتغذى من المؤشرات الاقتصادية الكبرى، ومن اقتصاد قوي لا يقتات على مورد واحد مثلما هو عليه في الجزائر".

وعلى وقع إعلان الحكومة اللجوء للتمويل غير التقليدي بسبب إفلاسها، وتسجيل عجز على مستوى كل المؤشرات الاقتصادية، وفي ظل عدم وجود آلة إنتاجية حقيقية، توقع طيفور أن يسجل التضخم مستويات عليا [xviii].

الأمين الوطني فاروق طيفور

4.4.1.القدرة الشرائية و جلب الحاجيات الجزائرية من مناطق اليورو

ولأن الجزائر تستورد نحو 70% من حاجياتها الاستهلاكية من منطقة اليورو، فإنه من الطبيعي وفق رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين الحاج الطاهر بولنوار أن "تتأثر أسعار مختلف المواد الاستهلاكية المستوردة بانهيار قيمة العملة المحلية" وحتى المنتجة محليا –يؤكد المتحدث ذاته– أنها "ستتأثر أيضا لأنها تنتج اعتمادا على المواد الأولية المستوردة".

ولفت إلى أن "انهيار قيمة العملة المحلية لا يؤثر فقط على التهاب الأسعار بل ينعكس سلبا على مناخ الاستثمار، ويصبح عاملا مخيفا وعائقا أمام المستثمرين المحلين والأجانب".

مما يستدعي إعادة النظر في المنظومة القانونية التي تحكم الاقتصاد والتجارة، مع تأهيل المنظومة البنكية والمالية، والقضاء على جميع أشكال البيروقراطية سواء على المستوى المركزي أو المحلي.[xix]

رئيس الجمعية الوطنية للتجار
والحرفيين الحاج الطاهر بولنوار

5.4.1..تحليل بعض الخبراء لضعف القدرة الشرائية للمواطن و أسباب تراجع قيمة الدينار الجزائري

الشكل (02) القدرة الشرائية للمواطن الجزائري مهددة

اعتبر الخبير الاقتصادي عبدالرحمن مبتول أن تراجع قيمة الدينار الجزائري في الآونة الأخيرة له ما يبرره، بالنظر إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية في البلاد، إذ إن 98% من الصادرات الجزائرية هي من مادة البترول الخام، فيما 70% من احتياجات المواطنين والمؤسسات العمومية والخاصة مستوردة من الخارج. وما زالت مساهمة القطاع الصناعي في الجزائر في الناتج الإجمالي الخام دون نسبة الـ50%.

الخبير الاقتصادي عبدالرحمن مبتول

وقال مبتول لـ"العربي الجديد": ترتبط قيمة الدينار بنسبة 70% باحتياطات الصرف الخارجي، ومداخيل مجمع "سوناطراك" النفطي، كما أن السوق الموازية في البلاد تتحكم في أكثر من 50% من النقد الإجمالي، و65% من النشاطات الاقتصادية كتجارة الخضار والفواكه والأسماك واللحوم، واستيراد الألبسة وغيرها، وكلها نشاطات يعتمد غالبية أصحابها، في معاملاتهم الخارجية، على السوق الموازية للعملة[xx].

أما الخبير الاقتصادي، محمد بوجلال، فقد أكد أن تراجع قيمة الدينار مرده سببان أساسيان، أولاً أن قيمة العملة لأي بلد تعكس وضعه الاقتصادي، وما دام الاقتصاد الجزائري اقتصاداً ريعياً غير منتج، إذاً من المنطقي جداً أن تكون العملة ضعيفة. أما السبب الثاني، فهو سبب نفسي، حيث تنعدم الثقة في الاقتصاد الجزائري.

الخبير الاقتصادي، محمد بوجلال

ولفت بوجلال إلى دور التجار في خفض قيمة الدينار، فقال: "يستغل بعض التجار تهريب العملة الصعبة إلى الخارج عن طريق استيراد البضائع، وتضخيم الفواتير، الأمر الذي أدى إلى حصول نزيف كبير للعملة، بطرق شرعية وغير شرعية". ومن أجل رفع قيمة العملة الوطنية، دعا بوجلال إلى ضرورة تبني سياسات اقتصادية رشيدة تعيد الثقة في العملة الوطنية، عن طريق بناء الثقة في الاقتصاد الجزائري، وتشجيعه لمؤسساته الإنتاجية.

ونوه الخبير الاقتصادي باحتياطات الصرف الحالية والمقدرة بأزيد من 112 مليار دولار، لكنه أكد على حسن استغلال هذه الأموال وضخها في مشاريع اقتصادية تولد القيمة المضافة، بحيث يتم تعويض أي تراجع في العائدات النفطية من خلال الحراك الجديد المتمثل في خلق الثروة بطريقة بديلة عن المحروقات، داعيا في هذا الصدد إلى تنويع الاقتصاد الجزائري وإعادة النظر في القاعدة 49 – 51 والتي لا تزال بحسبه عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية حسب العديد من الخبراء الاقتصاديين– كما أضاف – وأوضح أنه من المفروض أن يتم تغيير هذه القاعدة بالنسبة لبعض القطاعات كالسياحة مثلا، بالمقابل نحافظ عليها في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كالمحروقات وغيرها، وأضاف أن الانفتاح على المال الأجنبي يمكننا من ربح الأموال والخبرة أيضا، كما أن الاحتكاك بالشركات الأجنبية يسمح بتطوير القطاع الاقتصادي الخاص، مشيرا على سبيل المثال إلى دول متطورة بامتياز ومنها كوريا الجنوبية ، ماليزيا وغيرها... والتي حققت نهضتها من خلال الاحتكاك بالشركات الأجنبية حيث لم تكن لديها – كما قال – عقدة وكانت تتعلم منها والآن لديها تجربة رائدة ولها شركاتها الخاصة العملاقة العالمية مثل سامسونغ وهيونداي وغيرهما. [xxi]

2. مؤشر الأمن

1.2.أهمية الأمن

الأمن قيمة عظيمة فلا يمكن مطلقا أن تقوم حياة إنسانية، تنهض بها وظيفة الخلافة في الأرض، إلا إذا اقترنت تلك الحياة بأمن وارف، يستطيع الإنسان الحياة في ظله وتوظيف ملكاته وإطلاق قدراته، واستخدام معطيات الحياة من حوله لعمارة الحياة، والإحساس بالأمن يسمح للإنسان أن يؤدي وظيفة الخلافة في الأرض، ويطمئنه على نفسه ومعاشه وأرزاقه ، ويتسم الأمن بالتنوع والتعدد طبقا لطبيعته وحدوده ويمكن تقسيمه إلى الأمن الفردي و الأمن الجماعي ، و الداخلي و الخارجي. [xxii]

2.2.الأمن و التنمية

الأمن أساسي للتنمية ، فالتخطيط السليم والإبداع الفكري والمثابرة العلمية، هي أهم مرتكزات التنمية، وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته.

3.2.المقومات الأساسية لدعم الأمن

- العقيدة الدينية و الإحساس بالتماسك والتعاطف والانتماء بين أفراد المجتمع الواحد والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية ودينية واحدة
- الاستقرار السياسي وتوافر الأجهزة المختصة القادرة على تحقيق الأمن والعدالة وتوافر الأمن الاجتماعي والاقتصادي، هذه المبادئ و غيرها إن توفرت ستحقق للشعب الجزائري إمكانية التمتع بجودة الحياة.

4.2.مرتبة الجزائر حسب مؤشر السلام العربي و العالمي لسنة 2017

الدولة	الرتبة	المؤشر العالمي
قطر	1	34 عالميًا
الكويت	2	51 عالميًا
الإمارات العربية المتحدة	3	61 عالميًا
تونس	4	64 عالميًا
سلطنة عُمان	5	74 عالميًا
المغرب	6	91 عالميا
الأردن	7	96 عالميا
الجزائر	8	108 عالميًا
جيبوتي	9	121 عالميًا
موريتانيا	10	123 عالميًا

الشكل (03) جدول تصنيف الجزائر حسب مؤشر السلام العربي و العالمي لسنة 2017

أما في الشرق الأوسط، فتصدرت قطر أيضًا مؤشر السلام العالمي، وتليها الكويت، والإمارات العربية المتحدة في المركز 61، وتونس في المركز64، وسلطنة عُمان في المركز 74. بينما احتلت إيران المركز 133 عالميًا، وإسرائيل المركز 144 عالميًا، وتركيا المركز 145 في مؤشر السلام العالمي، وأفغانستان والعراق، وجنوب السودان، وسوريا المراكز الأربعة الأخيرة[xxiii].

3.مؤشر البيئة

خلال السنوات الماضية صاحب تزايد الوعي البيئي في الدول الصناعية المتقدمة اهتمام عالمي موسع من الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية بالبيئة، تجسد في انعقاد العديد من المؤتمرات والبروتوكولات. حيث صدر في تلك الفترة كم كبير من الدراسات والأبحاث المتخصصة في كيفية التحكم في التلوث الصادر عن الصناعة، وتم سن العديد من التشريعات واللوائح لحماية وصون البيئة. فما هو الواقع الاقتصادي للبيئة في الجزائر اليوم ؟

1.3.تعريف البيئة

من التعاريف الهامة للبيئة، تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم عام 1982 : " رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"، وبالتالي تتكون البيئة من جزأين (طبيعي : موارد طبيعية، مشيد : نظم اجتماعية واقتصادية). كما يعرفها البعض بأنها " كمية ونوعية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة والتي تتكون من الأرض والماء والهواء والغلاف الجوي"[xxiv]

2.3.البيئة في التشريع الجزائري

وفقاً للتشريع الجزائري تتكون البيئة من الموارد الطبيعية والحيوية واللاحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية[xxv].

3.3.التوازن الاقتصادي والتوازن البيئي

يوجد ارتباط وثيق بين التوازن الاقتصادي والتوازن البيئي ، حيث هناك قدرة استيعابية للوسط البيئي؛ كما أن هناك كمية تلوث منبعثة عن الأنشطة الاقتصادية؛ ومن خلال التقاء هذين البعدين تتشكل نقطة التوازن الايكولوجي مع الأنشطة الاقتصادية، عند هذه النقطة، يمثل مستوى الإنتاج المستوى الأمثل للنشاط الاقتصادي الذي يحقق التوازن البيئي على اعتبار أن القدرة الاستيعابية لن تتأثر، و أي زيادة في مستويات الإنتاج ينجم عنها زيادة في كميات التلوث الذي ينجم عنها الاختلال في التوازن البيئي.[xxvi]

4.3.واقع و مظاهر التلوث البيئي في الجزائر

إن وضعية البيئة في الجزائر لا تختلف عما هي عليه في باقي دول العالم، فإلى جانب المشاكل البيئية ذات الطابع العالمي التي تهددها –كظاهرة الاحتباس الحراري– تعاني من مشكلات ذات طابع إقليمي طغى عليها التلوث الصناعي، ويمكن إبراز بعض المظاهر الخاصة بمشكلة البيئة (التلوث) على المستوى الوطني في النقاط التالية :

1.4.3.استنزاف الأراضي وتدهورها

منذ الاستقلال أراد مقررو السياسة الزراعية في الجزائر تحديث القطاع الزراعي كوضع خطط زراعية، سياسة الأسمدة و سياسة البذار، بالإضافة إلى سياسات الإصلاح الزراعي التي اتبعتها الجزائر مند 1962، والتي مكنت المزارع من الاستفادة من برامجها الزراعية السنوية وحقه في الإنفاق.[xxvii] إلا أن هذا الإنفاق لم يعد كافيا لمواجهة التدهور الذي تعانيه الأراضي الزراعية في الجزائر وسوء إدارتها مما تسبب في تعريتها وبالتالي خسائر في التربة والملوحة والتحول الحضري. كل هدا أصبح يهدد الخصوصية المناخية والجيولوجية والتضاريسية للمجموعات الجغرافية الكبرى الثلاث (المناطق التلية، السهبية والصحراوية)[xxviii]

2.4.3. محدودية المياه العذبة

تبقى مسألة الموارد المائية تشكل انشغالا عظيما في الجزائر لأن 95 % من الإقليم خاضعة لمناخ جاف، وتتمثل الموارد المائية في الجزائر في المياه السطحية غير متساوية التوزيع حيث تتركز أساسا وبنسبة 90% في المنطقة التَّلية، أما الباقي فيتوزع بين الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا، والمناطق الصحراوية بكميات ضئيلة جدا. [xxix]

3.4.3.الثقل المفرط للسكان

يعتبر التزايد السكاني أخطر من التلوث البيئي في حد ذاته لأنه منبعه الأصلي، إذ أنه يساهم في تدهور الخدمات والمرافق الأساسية وله تأثير كبير علي الموارد الطبيعية المحدودة من خلال المخلفات وتلوث المياه[xxx] ومن مظاهر الثقل السكاني التي تعيشها الجزائر : إعمار معظمه ساحلي بنسبة 3/2 من إجمالي السكان، بالإضافة إلى التوسع على حساب المساحات الخضراء وتدهورها[xxxi]. بالإضافة إلى أن تزايد السكان يتسبب في تلويث الهواء بأخطر الغازات نتيجة حركة المرور الكثيفة كانبعاثات أكسيد الأزوت وثاني أكسيد الكبريت والرصاص[xxxii].

4.4.3.انتشار النفايات الصلبة

للنفاية تعريف قانوني من وجهة النظر البيئية، فحسب القانون رقم 83–03 المؤرخ في 08 فيفري 1983 والمتعلق بحماية البيئة: "النفاية هي كل ما تخلفه عملية الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وكل مادة أو منتج أو بصفة عامة كل شيء منقول يهمل أو يتخلى عنه صاحبه"[xxxiii].

كما تعرف النفاية على أنها كل مادة أو شيء يتخلص منها. وقد أكدت الدراسات المحلية أن نسبة إنتاج النفايات تقدر بِـ 0,5 كغ للساكن في اليوم الواحد، أما في المناطق الحضرية فإن هذه النسبة تتجاوز 0,65 كغ للساكن /اليوم الواحد، وقد بلغت هذه النسبة ذاتها في العاصمة 0,74 كغ للساكن / اليوم الواحد. وقدرت في الجزائر ب70% نفايات عادية، 24% نفايات معدية، 4,8% نفايات سامة، 1,2% نفايات خاصة، بمجموع يقدر بِـ 125000 طن سنويا[xxxiv].

ولقد صاحب التطور في ميدان التصنع والنمط المعيشي والاستهلاك، التزايد في إنتاج النفايات من حيث الكم والنوع، فمن ناحية النوع إذا أخذنا كالمثال السابق القمامة المنزلية فهي تسبب أثاراً جانبية على حاسة الشم بمرور الزمن أما من ناحية الكم فإن حجم النفايات يزداد مع ازدياد عدد السكان [xxxv] . أما فيما يخص النفايات الصناعية الخطيرة فإن عددا كبيرا من الوحدات يعاني من مشكلة كيفية التخلص منها، وبالتالي احتمال حدوث تلوث بيولوجي بانتشار الجراثيم المسببة للمرض نتيجة تحلل النفايات، وتلوث كيميائي آثاره بعيدة المدى.[xxxvi]

5.4.3. البيئة و التنوع البيولوجي في الجزائر

في الجزائر أحدث توسع التنمية الاقتصادية العديد من المشاكل البيولوجية كاختفاء بعض الحيوانات الثدية والأسماك والطيور بالإضافة إلى بعض أصناف النباتات وبالتالي تم تسجيل هذا التدهور ضمن القائمة الحمراء للمنظمة الدولية للمحافظة على الطبيعة. وأخيرا فان التنوع البيولوجي في الجزائر يبقى معرضا للخطر ويعود ذلك بشكل كبير إلى الممارسات البشرية الضارة.

4.مؤشر التطلع التكنولوجي

1.4.الجامعة الجزائرية والتنمية المستقبلية

أحسن الاستثمارات الكبرى التي يمكن أن يحدثها المجتمع النامي في اقتصاد المستقبل، هي الاستثمار عن طريق التعليم والبحث العلمي، حيث يعد التعليم العالي الآن أكثر من أي وقت مضى الباب المفتوح لزيادة الفرص الاقتصادية ورفاه الإنسان، ذلك أنه من المؤكد أن المكاسب الاقتصادية في الدول المتقدمة قد كانت إلى درجة كبيرة نتيجة الزيادة في نوعية الإبداعات العلمية، إذ أن السياسات التعليمية في هذه الدول ترسخت لديها القناعة بأهمية نوعية التعليم العالي في التنمية غير أن الجزائر وقعت تحت تأثير الاعتقاد بأن التوسع الكمي في التعليم العالي ، هو الطريق السالك لتحقيق التنمية المنشودة، وهذا على حساب التكوين النوعي، الصحيح والوظيفي، الذي يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الحاضرة والمستقبلية، ولهذا فإنه لا مناص من تطوير التعليم لإنتاج مصدر طاقة هذه التنمية بتلبية ومتطلبات وحاجات سوق العمل من الكفاءات التي تتماشى ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء[xxxvii].

2.4.توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي في الجزائر.

تواجه الجامعة الجزائرية التطور التكنولوجي بإمكانيات ضعيفة، خاصة وأن العالم يمر بثورة كبيرة في مجال الاتصالات والمعلومات الأمر الذي يفرض عليها إعادة النظر في محتوى منظومتها التعليمية ،وفي قيمة الميزانية المخصصة لمجال البحث العلمي والتي تقدر بأقل من 1% من الناتج الإجمالي، حيث أن الأرقام المتوفرة تشير إلى أن سوق

المعلوماتية مقدرة بحوالي 10 إلى 12 مليار دينار، تشكل فيها التجهيزات 99 % من هذه السوق، ويبقى 1 % فقط للجانب البحثي، وأن دخول الانترنت إلى الجزائر لا يزال جد ضعيف بحيث أن 1% إلى 2% فقط لهم اتصال بهذه الوسيلة العصرية،وقد أظهرت دراسة ميدانية أجراها الأستاذ جمال بن زروق بجامعة عنابة بالتعاون مع جامعة ستراسبورغ الفرنسية، على عينة من أساتذة وطلبة كليتي الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعتي عنابة والجزائر، أن توظيف الأساتذة الجامعيين الجزائريين لتكنولوجيا الإعلام الحديثة جد محدودة، حيث لا يمارس التعليم عن بعد سوى 06% من الأساتذة، في حين تبلغ نسبة مستعملي النظم المعلوماتية القديمة 8% من الأساتذة. وأضاف الباحث أن 50% فقط من العينة موضوع البحث لديهم القدرة على الربط مع شبكة الانترنت انطلاقا من مقر سكناهم، في حين أن 17 % يلجؤون إلى مقاهي الانترنت ، كما أظهرت دراسته أن 60% من أساتذة العينة ليس لديهم منتديات ومواقع خاصة على "الواب" للتعبير عن أفكارهم وتبادل المعلومات العلمية، أما الجانب المتعلق بالطلبة فقد أظهرت الدراسة إلى أن معظم الطلبة يستعملون هذه التكنولوجيات الحديثة لأغراض شخصية ، ونادرا ما يوظفون تقنياتها للاتصال بأساتذتهم والحصول على المعلومات[xxxviii]

3.4.تقييم للتعليم العالي في الجزائر من وجهة تكنولوجيا المعلومات

إن التعليم العالي في الجزائر يواجه تحديات الإمكانيات الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات فالسعي لمواجهة هذه التحديات يبدأ بعملية إصلاح معمق للتعليم العالي فأهم خطوة في هذه المجال هي تحسين نوعية مناهج التعليم الجامعي باعتبارها تأتي في مقدمة الجوانب الكيفية، التي تسهم في إنتاج مخرجات هذا النوع من التعليم، ومن أهم القضايا المتعلقة بتطوير مناهج التعليم الجامعي هي توظيف تكنولوجيا المعلومات، ورسم سياسات استخدام مصادر التعليم والتعلم المستمر...الخ. مع الاستعانة – من الناحية التطبيقية – للتأهيل العلمي المناسب بذوي الخبرة من الممارسين بقطاعات الإنتاج والخدمات، وهو ما يعني أن تكون هذه المناهج في إطار عالمي وبمعايير عالمية، تتوائم مع المفاهيم الجديدة لعصر التطور التكنولوجي والمتغيرات العالمية.[xxxix]

خاتمة

تتوقف درجات التمتع بجودة الحياة على مدى ما يحصل عليه الفرد من إشباع يومي في عدة نواحي تنمي لديه الإحساس بالأمن و الاستقرار و السعادة و غيرها... و تندرج هذه الاشباعات ضمن الناحية الجسمانية ، الشعورية ، العقلية و النفسية و بالتأكيد هي ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى الاشباع الواقعي و المادي الذي ينطلق من ضمان درجات مقبولة من الاكتفاء المالي و المادي ، و لهذا السبب بالذات يمكننا القول أن العمل على تقوية العملة الوطنية ورفع قيمتها سيؤديان تلقائياً إلى تحسن القدرة الشرائية للمواطنين كعتبة أولى تضمن باقي الاشباعات الأخرى...و هذا الأمر أصبح يتطلب المزيد من الاجتهادات الفردية و الجماعية في إطار محلي منظم و محكم ، كالتأسيس لمشاريع تنموية محلية و تمويلها ، تقوية الإنتاج والإنتاجية في البلاد، الرفع من نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الجزائر و كذا القطاعات الأخرى لاسيما السياحية منها حيث تتوفر الجزائر على عدة إمكانيات غير مستغلة ليومنا هذا.

النتائج و التوصيات

لازالت الجزائر تعاني من بعض النقائص غير المقبولة مقارنة بإمكانياتها المادية و المالية و البشرية و ذلك بكافة المجالات و القطاعات ،و هو ما يعكس لنا الضعف الشديد لنصيب الفرد الجزائري من جودة الحياة مقارنة بالمجتمعات المتقدمة في عالم اليوم ،الأمر الذي يدعي ضرورة الانتباه إلى استنزاف هذه الخيرات مستقبلا دون العمل على الحفاظ عليها أو تطويرها أو على الأقل استغلالها بالطرق المعقولة و لذا وجب علينا ضرورة العمل على مايلي:

- الرفع من قيمة الدينار الجزائري كعملة محلية و تزكيته مقابل العملات الأخرى بزيادة العمل الجيد و المنافسة المعتمدة على مبادئ الحوكمة، و الرفع من قيمة الإنتاج المحلي ، تحقيق الاكتفاء الذاتي و التحكم في الصادرات و الواردات بما يعود على الجزائر بالرقي عامة و ليس بالاستنزاف لخيراتها.
- توعية الشعب بضرورة التمتع بالأمن الحضري بكل معانيه: الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و حتى الأمن النفسي و الروحي للأفراد داخل البلاد، و محاولة الحد من مظاهر التلوث و العمل على تحقيق توازن بيئي سليم.
- التزويد بثقافات تكنولوجية حكيمة من شأنها تخفيف ضغوط الحياة و ليس القضاء على عنصر الزمن و التأثر بسلوكيات غير مضبوطة و غيرها...

المراجع

[1] مقال حول القدرة الشرائية في الجزائر بتاريخ 2018/07/02على الموقع :

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/

[1] مقال حول كيف يمكن قياس القدرة الشرائية؟ نشر من طرف الدكتور بشير بشير بتاريخ 11 ديسمبر 2013 على الموقع:

https://www.bayt.com/ar/specialties/q/291757/

[1] المرجع السابق الصفحة 02

[1] مقال حول القدرة الشرائية للجزائريين و قيمة الدينار كعملة محلية بقلم ياسين بودهان–الجزائرعلى الجزيرة نيوز – بتاريخ 2017/10/02على الموقع :

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/

[1] مقال ياسين بودهان–الجزائر بعنوان القدرة الشرائية للجزائريين تحت رحمة الدينار المحلي بتاريخ 2017/10/02 على الموقع:

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness

[1] مقال الأمين الوطني للشؤون السياسية والاقتصادية لحركة مجتمع السلم فاروق طيفور حول القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بتاريخ 2016/09/20 على الموقع:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/econo

[1] مقال رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين الحاج الطاهر بولنوار حول تحليل نقص القدرة الشرائية في الاقتصاد الجزائري بتاريخ : 2017/07/01 على الموقع:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/econom

[1] مقال الخبير الاقتصادي عبدالرحمن مبتول حول أسباب نقص القدرة الشرائية لدى المواطن الجزائري بتاريخ 2017/07/12 على الموقع :

https://www.elwassat.com/frontpege/1825.html

[1] مقال الخبير الاقتصادي البروفيسور محمد بوجلال لجريدة النصر بقلم مراد – ح- نشر بتاريخ الأربعاء، 08 آذار/مارس 2017 01:21 على الموقع :

/https://www.annasronline.com/index.php

[1] الدكتور زكريا حسين- أستاذ الدراسات الاستراتيجية، بحث عن مفهوم الأمن القومي والاجتماعي جوهر الأمن القومي و أهم مظاهره ص 02 على الموقع:

https://www.elwassat.com/frontpege/1825.html

[1]مقال حول تصنيف الجزائر في مجال السلام و الامن العالمي نشر في جريدة الشعب يوم 20 – 11 – 2017 على الموقع:

https://www.djazairess.com/echchaab/100209

[1]محمد زكي علي السيد، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 2000، ص 47.

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 03- 10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، يوليو 2003.

[1] بدوي محمود الشيخ، الجودة الشاملة في العمل الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000، ص (58-63)/ بالتصرف.

[1] Former M, Managing Environmental pollution, St . California, USA, 1999, p54.

[1] Porter M. & Lind Claas Vaner, "Green and Competitive Ending the Stalemate, Harvard Business Review, Sep-Oct, 1995, p120

[1] Sylvie Foucheux, Jean Froncois Noël, Economie des Ressources Naturelles et environnement, Armand Colin, Paris, 1996, p180.

[1] M G. Royston, International program of environmental management education, CEI Geneve, 1977, p36.

[1] Sylvie Foucheux, Jean Froncois Noël, op-cit, p181

[1]نعمة الله نجيب إبراهيم، "اقتصاديات تلوث البيئة مع الإشارة إلى الدول النامية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، 1976، ص64.

[1]تشارلز كولستارد، ترجمة أحمد يوسف عبد الخبير، الاقتصاد البيئي، الجزء الثاني، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2005، ص455.

[1] محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار أمين للطباعة، مصر، 2003، ص159.

[1]سامية خضر صالح، البعد السياسي للجامعة والأمن البيئي دراسة في المشاركة واتخاذ القرار، رسالة دكتوراه، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، عين شمس، القاهرة، 1996، ص176.

[1]نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سابق، ص66.

[1]باتر محمد على وردم، العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص232.

[1]كلورفوسلر و بيتر جيمس، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، ترجمة علاء أحمد صلاح، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001، ص74.

[1] Michel Benat-Gattin, Michel Chiffon et Patrick Guillaumont, Économique des politiques agricoles les pays en voie de développement, Les fondements microéconomiques, Paris-.AUPLEF AREG, 1994, P66